



معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2024-06-30

تاريخ القبول: 2024/11/15

Printed ISSN: 2352-989X

Online ISSN: 2602-6856

المشاريع الكبرى في التراث البلاغي

Major projects in the rhetorical heritage

هاجر بلخيري*، أ/د حواس بري

¹ جامعة الجزائر 2 (الجزائر)، belkhiri.hadjer@univ-alger2.dz² جامعة الجزائر 2 (الجزائر)، ibnberri@yahoo.fr

مخبر الخطاب الصوفي في اللغة والأدب

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى عرض المشاريع الكبرى في تراثنا البلاغي، وتضم أربعة مشاريع: البيان، البديع، النظم، البلاغة السكاكية، وكل مشروع يمثل مرحلة من مراحل علم البلاغة، فالأول يمثل مرحلة التأسيس للعلم، والثاني يمثل استقلال العلم عن المعارف التي شاركته البحث، والثالث يمثل الازدهار، والأخير يمثل التقعيد والتقنين، وغرضنا من هذه الدراسة التعمق في هذه المشاريع، وبيان الأسس والمحاور التي ركزت عليها في دراستها، ومعرفة مدى إسهاماتها في تطور الدرس البلاغي القديم، والوقوف على المصادر التي اغترفت منها، وتحديد مجالات بحثها، وذلك كون البلاغة عرفت عدة بيانات، وعلى الرغم من ذلك استطاعت هذه المشاريع أن تحافظ على وجودها إلى يومنا هذا، ولا تزال تربة خصبة قابلة للدراسة خاصة بعد ظهور النظريات والمناهج الغربية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: التراث، البلاغة العربية، المشاريع، البيان، البديع، النظم.

ABSTRACT

This research aims to present the major projects in our rhetorical heritage, and includes four projects: the statement, Budaiya, systems, rhetoric Sakaki, and each project represents a stage of rhetoric, the first represents the stage of the foundation of science, and the second represents the independence of science from the knowledge that shared the research, and the third represents prosperity, and the last represents the legalization and legalization, and our purpose of this study is to delve into these projects, and to indicate the foundations and axes that focused on them in their study, and to know the extent of their contributions to the development of the old rhetorical lesson, and to stand on the sources that She was seduced by them, and identified her fields of research, because rhetoric knew several environments, and despite that, these projects were able to maintain their existence to this day, and they are still fertile soil that can be studied, especially after the emergence of modern Western theories and methods.

Keywords: Heritage - Arabic rhetoric - projects - statement - Budaiya – systems.

1. مقدمة:

إذا قلنا البلاغة العربية القديمة نعني البلاغة التي رسمت مع السكاكي وشرحه؛ أي العلوم التي أرساها السكاكي، وهي: المعاني والبيان والبديع، وهو العلم الذي يُدرس في مؤسساتنا التربوية على صيغته النهائية، لكن قبل أن تصل البلاغة إلى مرحلة التقعيد والتقنين مرت بعدة مراحل، وفي كل مرحلة نجد مشاريع كبرى سهلت في بناء هذا الصرح العلمي، وأخذت البلاغة تفتك من كل علم حسب مقدرتها، فنجد المشاريع التي وضعها العلماء متنوعة المصادر والمنابع، فكان من نصيب أبو عثمان الجاحظ المعنزي الاهتمام بالبيان، وذلك بداعي الدفاع عن الإسلام والبيان العربي، نظرا لما عرفته المرحلة التي عاش فيها من ظهور طوائف حاولت تشويه البيان كونه يمثل الدين والثقافة العربية الإسلامية، ونعني بذلك الشعوبية والزندقة، واهتم ابن المعتز بالبديع بسبب الصراع القائم بين المحافظين والمجددين حول أولوية الاعتماد على البديع، ليأتي عبد القاهر الجرجاني ويهتم بالبلاغة اهتمام منقطع النظير، فجعل نظريته في النظم محور مهم في البلاغة العربية، كونها تمثل عمود دراسته لعلم المعاني، رابطا إياها بالنحو، إضافة إلى ذلك دراستها من جانب الإعجاز القرآني، لنصل في آخر المطاف إلى بلاغة السكاكي التي أحجمت عن تطوّر البلاغة، ووضعتها في المسار التي يصل إليه أي علم، فأكسبتها ثوب العلمية لتصبح كأقراخا من العلوم، فعرفت البلاغة مرحلة التقعيد والتقنين معه، وهي البلاغة التي وضعت في مناهج الدراسات التربوية في عصرنا الحالي.

وعلى هذا الأساس يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف عالج البلاغيون القدامى البلاغة العربية؟

انطلاقا من الإشكالية السابقة نخرج إلى أسئلة فرعية المتمثلة في:

- فيما تمثلت أهم المشاريع البلاغية عند البلاغيين القدامى؟
 - ما هي أهم المحاور التي عالجتها هذه المشاريع؟
 - ما هي المصادر والمنابع المعترف منها لبناء هذه المشاريع؟
 - هل كانت هذه المشاريع بلاغية بحثة أم أنّها مرتبطة بعلوم أخرى؟
 - إلى أي مدى استوعبت هذه المشاريع البلاغة العربية؟
- وللإجابة عن هذه الأسئلة التي وضعناها اتبعنا المنهج التاريخي، وذلك قصد تتبع المشاريع البلاغية عند العرب قديما، مع آليات أخرى كالتحليل والتقد.

شهدت البلاغة العربية مشاريع بقيت بصمتها حاضرة إلى يومنا هذا، مشاريع حققت المنافسة مع البلاغة الغربية، بل هي نفسها بلاغة حديثة، ويمكننا القول إنّ البلاغة الغربية قامت في أحضان البلاغة العربية.

يمكننا تقسيم المشاريع الكبرى التي تعرضت للبلاغة العربية إلى أربعة مشاريع هي:

2. مشروع البيان عند الجاحظ:

قدم الجاحظ مشروعه في البيان من خلال كتابيه "البيان التبيين" و"الحيوان"، فكان البيان من أهم المفاهيم التي اشتهر بها، وأعطى لها مصطلحات مرادفة، فجعل كلاً من البيان والبلاغة والخطابة والتبيين مصطلحات مرادفة تنتهي كلّها إلى البلاغة العربية.

1.2 سبب اهتمام الجاحظ بالبيان:

اهتمام الجاحظ بالبيان لم يكن مجرد صدفة أو مجرد علم يتناوله لمعرفة أسسه وأسراره، وإنما اهتمامه بالبيان كان نابعا من الاهتمام بالقرآن الكريم، خاصة أنّ هذا الأخير استعمل هذا المصطلح بكثرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى للدفاع عن الإسلام والبيان العربي، خاصة بعد ظهور الشّعوبيّة والزندقة التي كانت تهتمّ بالبلاغة، كونها تناصر الأمم الأعجمية التي عرفت البلاغة كالفارسي والهنود واليونان، وتدعي أنّ البيان حرام (بناني، 1983، ج 1، ص 182)، والدليل على ذلك أنّ مفهوم البيان في كتبه جاء به الجاحظ من تلقاء نفسه (الجاحظ، 1998، ص 75_76)، في حين مفهوم البلاغة التي ذكرت في كتبه نقلها هو عن غيره سواء من العرب أو غير العرب (الجاحظ، 1998، ج 1، ص 79_92_93_115).

وقدم الجاحظ في تعريفه للبيان عدّة مفاهيم منها قوله: إنّ « الدّلالة الظّاهرة على المعنى الخفي » (الجاحظ، 1998، ص 75)، ويعني هذا التعريف أنّ البيان يحمل معنيين: الأوّل ظاهر واضح، والآخر خفي بعيد، لكنّ البيان عند الجاحظ ما كان عن طريق اللفظ وهو البيان الذي عرفه القرآن الكريم والعرب في كلامهم إذ يقول: « الدّلالة الظّاهرة على المعنى الخفي هو البيان، الذي سمعت الله عزّ وجلّ يمدحه ويدعو إليه ويحثّ عليه، بذلك نطق القرآن، وبذلك تفاخرت العرب، وتفاضلت على أصناف العجم » (الجاحظ، 1998، ج 1، ص 75)، وضرب مثلا عن هذا المعنى بعيون الخطب والأحاديث والشعر الجيد التي لا تكون ولا تنطق إلا باستعمال اللسان والألفاظ (الجاحظ، 1998، ج 3، ص 05).

ويؤكد الجاحظ على أهمية اللفظ بأنّه « كلّما كانت دلالة اللفظ على معناه أوضح كان أدخل في باب البيان » (فوزي السّيد عبد ربه، 2005، ص 123)، وهذا في قوله: « على قدر وضوح الدّلالة، وصواب الإشارة وحسن الاختصار، ودقة المدخل يكون إظهار المعنى، وكلّما كانت الدّلالة أوضح وأفصح وكانت الإشارة أبين وأنور كان أنفع وأنجع » (الجاحظ، 1998، ج 1، ص 75)، فهنا خصّ الجاحظ البيان باللفظ.

ويعرفه بقوله: « اسم جامع لكلّ شيء كشف قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتّى يفضي السّامع إلى حقيقته، ويهجم على محصولة كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أيّ جنس كان ذلك الدّليل، لأنّ مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسّامع، إنّما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضوع » (الجاحظ، 1998، ج 1، ص 75)، هذا التعريف الذي توصل فيه الجاحظ إلى مفهوم البيان على أنّه فهم النصّ ثمّ إفهامه لغيره، فهو يأخذ المعنى اللّغوي للبيان "الفهم والإفهام"، فالبيان بهذا المفهوم يعني الإيضاح، وهذا الأخير يحيلنا هو الآخر إلى إزالة الإبهام، ليكون المعنى واضحا عند السّامع غير مبهم، فأول وظيفة يقدمها الجاحظ من خلال هذا المفهوم وظيفة التّواصل (نجد العمري، 1999، ص 194)؛ أي أنّ يكون هناك طرفان في العملية البيانية المتكلم والسّامع، وبعد التّواصل تأتي وظيفة الإبلاغ أو الفهم والإفهام؛ أي إزالة الغموض والالتباس وهذه وظيفة اللّغة.

فهنا أطلق الجاحظ معنى البيان على اللفظ وغير اللفظ بعد أنّ حصّره سابقا في اللفظ، وعلى هذا الأساس حدّد أصناف الدّلالة من حيث اللفظ وغير اللفظ وحصّرها في خمسة أنواع، قوله: « جميع أصناف الدّلالات على

المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد أولها اللفظ ثم الإشارة ثم العقد ثم الخط ثم الحال التي تسمى نصبة » (الجاحظ، 1998، ج 1، ص 76)، فحصر أصناف الدلالة في خمس دلالات: أربعة منها تشكل دليلاً مستدلاً وواحدة تشكل دليلاً غير مستدل (بناني، 1983، ص 73-74).

2.2 أصناف الدلالة عند الجاحظ:

أصناف الدلالة عند الجاحظ نوعان:

دلالة غير مستدلة:

وهي النصبة، وهو ما يختص بالجماد والحيوان، ويعرفها بقوله: « النصبة فهي الحالة الناطقة بغير اللفظ، والمشيرة بغير اليد » (الجاحظ، 1998، ج 1، ص 81)، وقال: « وذلك ظاهر في خلق السماوات والأرض، وفي كل صامت وناطق، وجامد ونام، ومقيم وظاعن، وزائد وناقص. فالدلالة التي في الموات الجامد، كالدلالة التي في الحيوان الناطق، فالصامت ناطق من جهة الدلالة، والعجماء معربة من جهة البرهان » (الجاحظ، 1998، ج 1، ص 81). هذا النوع من الدلالة له وجه واحد وهو المدلول وهي دلالة غير عاقلة.

دلالة مستدلة:

وهي أربعة أنواع:

الخط:

يرتبط الخط بالكتابة والقلم « وهو لا يختلف عن التعبير باللفظ إلا في كون اللفظ يعتمد على الصوت والخط يعتمد على الخبر أو ما يقوم مقام الخبر » (بناني، 1983، ص 78)، فالخط له وظيفة لغوية لسانية وهي تسجيل الكلام، وذلك للحفاظ عليه من النسيان أو الضياع، فهو وسيلة من وسائل التعبير في النظام اللغوي.

العقد:

عرف الجاحظ العقدة بأنه « الحساب دون اللفظ والخط » (الجاحظ، 1998، ج 1، ص 80)، وإذا قلنا الحساب نعني به الرياضيات وهذه الأخيرة تحوي أرقاماً وأشكالاً مختلفة ومتعددة، وتدخل هي الأخرى في التعبير باستعمال الإشارات؛ أي لها علاقة بالعلامات (علم العلامات)، فهو ليس مجرد مفهوم محدود، وإنما هو نظام لغوي له دور كبير في حياة الإنسان، وبالتالي « ينتقل العقد من معناه الحقيقي إلى المعنى الفلسفي، ويصبح العقد المنزلة الثالثة بعد الجسم والروح » (بناني، 1983، ص 81)؛ أي بعد اللفظ والمعنى.

الإشارة:

يصف الجاحظ الإشارة أنها تكون « باليد، وبالرأس، وبالعين والحاجب والمنكب، إذا تباعد الشخصان، وبالتوب والسيف » (الجاحظ، 1998، ج 1، ص 77)، هذه هي الصفات التي ذكرها الجاحظ عن الإشارة، وهي ليست بعيدة عما تناوله المحدثون حول علم العلامات أو الإشارة بالحركة الجسمية، فالجاحظ وضع أسس علم أصبح في حاضرنا علماً مستقلاً، والإشارة لا يفهمها إلا المقربين من الجلساء، فهي وسيلة تعبيرية موجهة للخواص فقط، وهي تغني عن الكلام الكثير، فيمكن عدّها تعبيراً موجزاً.

ويقول **الجاحظ**: إنّ « الإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان عنه. وما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تغني عن الخط » (الجاحظ، 1998، ج 1، ص 78)، هنا يوضح **الجاحظ** وظيفة الإشارة وهي وظيفة تواصلية تبليغية مثلها مثل اللفظ، بل في بعض الحالات هي اللفظ في حد ذاته، ونجد ذلك عند الإنسان الأبكم الذي لا يستطيع الكلام فيعبر عن حاجاته باستعمال الإشارة، فهي أداة تواصل بينه وبين غيره من الناس، وهي تنوب عن اللفظ (الكلام) في هذه الحالة، وبالتالي لا تعتمد الإشارة على اللفظ، وبما أنّها لا تعتمد عليه لا تعتمد على الصوت أيضاً، لكنّها تعتمد الخط، فقد تكون الإشارة باستعمال الكتابة.

ومن خلال القول السبق يصف **الجاحظ** الإشارة بأنّها ترجمة، فهي تنقل دلالة الإشارة أو العلامة كما هي دون تحريف أو تزيف، فهي مثل المصوّر، فرفع اليد تشكل حركة واحدة لكنّها تحوي معان متعدّدة لا يمكن لللفظ أن يؤديها إلا عن طريق كلمات متعدّدة، لهذا الإشارة يمكن عدّها تعبيراً موجزاً؛ أي أنّها تدخل في بلاغة الإيجاز.

اللفظ:

من خلال المنازل السابقة التي ذكرها **الجاحظ** نستنتج أنّ اللفظ هو ما تلفظ به الإنسان، فهو الصوت الناتج عن كلام شخص معين، ويرتبط بالخط، والفرق بينهما أنّ الأول يعتمد على الصوت والثاني على الكتابة، لكنّه لا يشمل العقد والإشارة.

2.3 مصطلحات البيان والبلاغة والفصاحة:

أشرنا سابقاً أنّ **الجاحظ** جعل من مصطلحات البيان والبلاغة والفصاحة مرادفات، لكنّا نجدّه يربط بينهم في مواضع عديدة.

البيان والفصاحة:

تعرض **الجاحظ** للبيان بمعنى الفصاحة أثناء حديثه عن عيوب الفصاحة، فذكر ما يفسد البيان مثل: الفأفة والثآثأة والثغة، فهذه العيوب الصوتية وغيرها من العيوب تفسد البيان، ومثل لها بقصة سيدنا موسى — عليه السلام — (الجاحظ، 1998، ج 1، ص 08)، قوله: ﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (25) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (26) وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي (27) يَفْقَهُوا قَوْلِي (28) ﴾ [طه، آ 25_28].

البيان واللفظ:

يتوقف **الجاحظ** على سلامة اللفظ، بأن يكون جزلاً مناسباً للمقام الذي ورد فيه، وهذا يدخل أيضاً في جانب الفصاحة لهذا نجدّه يقول: « ألا ترى أنّ الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب أو في موضع الفقر المتوقع والعجز الظاهر » (الجاحظ، 1998، ج 1، ص 20)، فالجاحظ أراد من كلامه اللفظ المناسب في المقام المناسب.

ووقوفه في اللفظ لم يمنعه من وقوفه على الحرف داخل الكلمة الواحدة، فيجب أن تكون الكلمة متجانسة غير متنافرة.

البيان والبلاغة:

اختلف الدارسون حول مفهوم البيان والبلاغة والفصاحة عند **الجاحظ**، فمَنهم مَن ذكر أنّ **الجاحظ** لم يفصل

بين المفاهيم الثلاثة وكان يخلط بينها (ذهب أحمد مطلوب إلى هذا الزعم في معجمه "مصطلحات البلاغة" وعلي عشري زايد في كتابه "البلاغة العربية تاريخها - مصادرها - مناهجها")، ومنهم من ذهب إلى وجود اختلاف بين المفاهيم (ذهب فوزي السيد عبد ربه في كتابه "المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين" إلى اعتبار أنّ المفاهيم مختلفة).

لكن إذا تتبعنا مفهوم الفصاحة والبلاغة عند الجاحظ نجد مختلف عن مفهوم البيان، فحديثه عن الفصاحة كان واضحا، وذكرنا في السابق حديثه عن عيوب التلق واللفظ، وهي من شروط الفصاحة فيقول: « متى كان اللفظ أيضا كريما في نفسه، متخيرا من جنسه، وكان سليما من الفضول، بريئا من التعقيد، حُبيب إلى النفوس، واتصل بالأذهان، والتحم بالعقول، وهشت إليها الأسماع، وارتاحت له القلوب، وحقّ على ألسنة الزّواة، وشاع في الآفاق ذكره وعظم في الناس خطره » (الجاحظ، 1998، ج2، ص08).

ولم يقف الجاحظ عند حدود اللفظ فقط، بل تعداه إلى أمور أخرى تعدّ من صميم الفصاحة (لا يمكننا عرض كلّ ما تناوله الجاحظ عن الفصاحة لأنّه لا يناسب موضوعا، لكن أردنا الإشارة فقط إلى اختلاف مصطلحات البيان، البلاغة، والفصاحة عنده، لكن بالبحث نجد الجاحظ تعرض لشروط فصاحة الكلمة والكلام)، أما عن البلاغة (ذكر الجاحظ عدّة تعريفات خاصة بالبلاغة، منها تعريف عند العرب وأخرى عند غير العرب - اليونان والفرس والهنود -، وفي خضم هذه التعاريف نجد عدّة نظريات وقضايا وعلوم بعضها موجود في التراث العربي وأخرى في التراث الغربي، فالبلاغة في التعريف الذي ذكره معاوية وصحاح العدي هي الإيجاز، وهو من مباحث علم المعاني، وفي تعريف ابن الأعرابي والمفضل الصّبي ذكر أنّ البلاغة تشير إلى الإيجاز والإطناب، ونفس الشيء في تعريف ابن المقفع، أما مفهوم البلاغة عند عمرو بن عبّيد يعود إلى حسن اللفظ والإيجاز، وفي تعريف آخر لابن المقفع يقف الجاحظ على مفاهيم نجدها نظريات عند الغرب، فيشير إلى المتلقي وكيف يجب على المتكلم أن يراعي الحالة التي يكون فيها المتلقي، فيكون الكلام بحسب درجة الوعي لدى المستمع، ويتحدث عن بلاغة الإشارة أو العلامة الذي أصبح يعرف في عصرنا الحالي بـ "علم العلامات"، وبلاغة الحجاج التي تعني بالإقناع والتأثير وهي من البلاغات الغربية الحديثة، إذ حتّى وإن لم تكن كنظريات مكتملة عند العرب، فنجد إشارات إلى هذه النظريات عندهم، وفي صحيفة بشر بن المعتمر نجد نفس القضايا التي ذكرها ابن المقفع فأشار إلى أهمية المتلقي وإلى طبقة الكلام لمقتضى الحال) فلم يقدم الجاحظ تعريفا خاصا به، وإنّما أورد مفهوم البلاغة عند العرب وغير العرب، لكنّه أعجب بتعريف واحد وفضله على بقية التعاريف قوله: « وقال بعضهم - وهو من أحسن ما اجتبتناه ودوناه - لا يكون الكلام يستحق البلاغة حتّى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك » (الجاحظ، 1998، ج1، ص115)، واختار الجاحظ لهذا التعريف لأنّه يتفق مع مذهبه الذي يميل إلى اللفظ، وهذا ما ذهب إليه عبد العزيز عتيق يقول: « وتفضيل الجاحظ لهذا التعريف على غيره راجع إلى أنّه يتفق مع مذهبه الذي يدعو فيه إلى التجويد اللفظي وحسن الصّياغة مع تحري المعاني الشّريفة » (عتيق، ص67_68).

نستنتج أنّ الجاحظ استطاع بفطنته وذكائه أن يقدم مشروعا مختلفا أوصل من خلاله البلاغة إلى مصف الإبداع، إذ له السّبق في وضع أسسها العريضة التي بنى عليها من جاء بعده البلاغة العربية، وذلك مع ابن المعتز والجرجاني والسّكاكي.

3. مشروع البديع عند ابن المعتز:

بعد أن كانت البلاغة جزءا من النّقد والنحو واللّغة استقلت وأصبحت علما قائما بذاته، وأخذت استقلالها مع النّاقد البلاغي عبد الله بن المعتز من خلال كتابه "البديع"، وإذا قلنا البديع لا نعني به المحسنات اللفظية والمعنوية التي استقر عليها الحال عند السّكاكي ومن جاء بعده، وإنّما يقصد بالبديع الفنون البلاغية التي وجدت في عصر الكاتب.

وضع ابن المعتز كتابه ليبين أنّ العرب القدامى عرفوا فنون البديع، بل حتّى القرآن الذي نزل على نبينا — مُحمَّد ﷺ — وأحاديثه النبوية لا تخلو من هذه الفنون، وأنّ العرب المحدثين لم يبتدعوه، يقول: « قد قدمنا في أبواب كتابنا هذا بعض ما وجدنا في القرآن واللغة وأحاديث رسول الله ﷺ وكلام الصحابة والأعراب وغيرهم وأشعار المتقدمين من الكلام الذي سَمَّاه المحدثون البديع ليُعلم أنّ بشار ومسلما وأبا نواس ومن تَقِيْلهم وسلك سبيلهم لم يسبقوا إلى هذا الفنّ ولكنه كثر في أشعارهم فُعِرَفَ في زمانهم حتّى سُمِّي بهذا الاسم فأعرب عنه ودلّ عليه » (ابن المعتز، 1982، ص 01)، فالفنون التي ذكرها ابن معتز كانت موجودة عند العرب القدامى، لكنّها لم تكن بغزارة مثلما شهدها عند المحدثين.

1.3 فنون البديع عند ابن المعتز:

من خلال المخطط (ملحق 1) نجد أنّ ابن المعتز اهتم اهتماما بالغا بفنون البديع، فتركيزه الأوّل والأخير كان على ما يعرف عندنا بالمحسنات البديعية، فقسم البديع إلى خمسة أبواب: الاستعارة، التّجنيس، المطابقة، رد أعجز الكلام على ما تقدمها، المذهب الكلامي.

وإذا عدنا إلى الكتاب نجد ابن معتز لم يقف عند هذه الفنون فقط، إذ أتبع بحثه بثلاثة عشر فنا في محاسن الكلام والشّعر، وهي: الالتفات، اعتراض الكلام والشّعر، الرّجوع، حسن الخروج من معنى إلى معنى، تأكيد المدح بما يشبه الذّم، تجاهل العارف، هزل يراد به جدّ، حسن التّضمن، التّعريض والكناية، الإفراط في الصّفة، حسن التّشبيه، إعنات الشّاعر نفسه في القوافي، حسن الابتداءات، والملاحظ على هذه الفنون أنّ أغلبها يعود إلى المحسنات البديعية

2.3 منهج كتاب البديع:

يضمّ كتاب البديع قسمين: الأوّل خصّه للأبواب الخمسة السّابقة، والآخر تعرض فيه إلى ما سماه محاسن الكلام والشّعر.

وضع ابن المعتز منهجا انضبط عليه في القسم الأوّل من الكتاب، أمّا القسم الثّاني فخرج فيه عن المنهج المتبع، إذ يبدأ بالتّعريف بالمحسن ثمّ ذكر الشّواهد من القرآن والسّنة وأقوال الصحابة والشّعر ليختم الباب بعيوب الفن الذي هو بصّدّ الكلام عنه.

المصطلح على كتاب ابن المعتز يجده جامعا لفنون البديع التي كانت في عصره وقبله، باستثناء مصطلح "رد إعجاز الكلام على ما تقدمها" « هو الباب الوحيد الذي قد يكون لابن المعتز فيه فضل صياغة المصطلح » (صمود، 1981، ص 373)، في حين أشهر بعض الدّارسين أمثال: حمادي صمود إلى وجود صلة بين مفهوم هذا الفن عند ابن المعتز وبين قول ابن المقفع الذي أورده الجاحظ، إذ يقول: « وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك، كما أنّ خير أبيات الشّعر، البيت الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته » (الجاحظ، 1998، ج 1، ص 116).

هذا فيما يخصّ البديع عند ابن معتز، حتّى وإن لم يكن عمله مشروعا قائما على أسس ومبادئ مثل مشروع البيان عند الجاحظ، لكن له الفضل في وضع البلاغة في مصف الاستقلال عن العلوم الآخر، فكتابه كان بداية الطّريق للاستقلال البلاغي، إذ قفز ابن المعتز بالبلاغة من مرحلة الاشتراك مع العلوم إلى مرحلة الانفراد والتّطلع نحو الأفق.

4. مشروع النّظم عند عبد القاهر الجرجاني:

لم يكن عبد القاهر الجرجاني أوّل من تعرض للنّظم، ولم تتأسس هذه النّظرية عنده، وإنّما نضجت نظرية النّظم

وازدهرت عنده بعد استيعابه للأفكار التي نوقشت حول القضية عند سابقيه (بدأت فكرة النظم منذ القرن الثاني للهجرة مع النحاة، أمثال: سيبويه الذي تعرض للنظم أثناء حديثه عن الكلام وما يعتره من حسن وقبح وغيره، وإذا انتقلنا إلى علماء الإعجاز نجدهم جعلوا من نظم القرآن وجها من وجوه إعجازه، ليرسي الكلام عن هذا المفهوم عند البلاغيين وعلى رأسهم عبد القاهر الجرجاني، فلم تكن فكرة النظم جلية قبل عبد القاهر الجرجاني، إلا مع القاضي عبد الجبار الذي كان رأيه حول النظم شعاعا أثار به درب الجرجاني)، وصرح بذلك قائل: « وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره، والتأنيبه بذكره، وإجماعهم أن لا فضل من عدمه، ولا قدر الكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ » (الجرجاني، 1992، ص 80).

1.4 مفهوم النظم:

يعرف الجرجاني النظم بأنه « تعليق الكلمة بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض » (الجرجاني، 1992، ص 04)، وهو نفس المعنى اللغوي الذي يحيلنا إلى التآلف وضم الشيء إلى شيء آخر (الإفريقي، 2010، ج 16، ص 56)، فالنظم هو تأليف الألفاظ وضم بعضها إلى بعض لتشكيل جملا على المستوى الأول تمثل ثم نصا كاملا على المستوى الثاني.

وللنظم علاقة بعلم النحو وهذا ما نجده في تعريفه الثاني، الذي عرف فيه النظم بقوله: هو أن « تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجهم الذي نهجت فلا تزيع عنها » (الجرجاني، 1992، ص 81)، وهذا ما يوضح أن نظرية النظم قائمة على النحو.

2.4 أركان نظرية النظم:

بُنيت النظرية على أربعة أركان هي: التقديم والتأخير، الحذف، الفروق، الفصل والفصل (بيان شاكر جمعة ومهند حمد شبيب، 2009، ص 255).

أولا: التقديم والتأخير:

يختص التقديم والتأخير بالجملة أي على مستوى التراكيب، لكن قبل إنتاج المتكلم لهذه التركيبات يجب أن ينتج هذا الكلام ذهنيا نفسيا، لأن الكلام حسب الجرجاني يقع بعد أن تترتب المعاني في النفس، فالمبدع حسب هذه الفكرة يطلب المعنى أولا ثم ينسج على منواله اللفظ، وهذا الكلام الذي يصدره الجرجاني نابع عن عقيدته الأشعرية، ف « نظرية النظم تعتمد على المبدأ الأشعري الذي يفصل الدلالة والمدلول، ويسلم بأسبقية المعاني القائمة في النفس على الألفاظ الدالة عليها في النطق » (عصفور، 1992، ص 317).

تعرض الجرجاني إلى ثلاثة أنواع من التقديم والتأخير هم كالاتي:

تقديم اسم على اسم أو تأخير عنه:

تعلق المعرفة بالمعرفة: (تقديم لا على نية التأخير):

ينتج عن هذا التقديم والتأخير تغير الحكم الإعرابي، وهو نقل الحكم من ركن لآخر كقولنا: أحمد العالم والعالم أحمد، إذا نظرنا للجملة الأولى نجد أحمد مبتدأ والعالم خبر، لكن تغير حكم المفردات في الجملة الثانية حيث أصبح العالم مبتدأ وأحمد خبر، وهو تقديم سماه الجرجاني "تقديم لا على نية التأخير" (الجرجاني، 1992، ص 106_107).

تعلق المعرفة بالتكر (تقديم على نية التأخير):

لا يتغير الحكم الإعرابي في هذه الحالة لأننا لا يمكن أن نبأ الجملة باسم نكرة، مثال: أحمد عالم، عالم أحمد،

فأحمد في الجملة الأولى مبتدأ وعالم خبر له، وفي الجملة الثانية بقي أحمد مبتدأ ومؤخر وعالم خبر مقدم (الجرجاني، 1992، ص106).

تقديم الفعل أو الاسم وتأخيرهما:

قسم الجرجاني هذا النوع إلى ثلاثة أقسام (بيان شاكر جمعة ومهند حمد شبيب، 2009، ص258):

1_ حسب نوع الاسم:

الاسم المعروف:

في حالة إذا كان الاسم معروفاً فإنّ تقديمه على الاسم أو تأخيره يكون لغرض معين وله هدف من ذلك، كقولنا: (مُحَمَّدٌ يلعب)، مُحَمَّدٌ مبتدأ والجملة الفعلية خبر، وإذا قلنا (يلعب مُحَمَّدٌ) فقد جعلنا الجملة الفعلية فعلها يلعب وفاعلها مُحَمَّدٌ، لكن الغرض من الجملة الأولى أنّ مُحَمَّدًا هو من يلعب بعد تحقيق الفعل، بينما في الجملة الثانية أردنا إثبات فعل اللَّعب لمحمد وليس أمراً آخر لهذا استعملنا الجملة الفعلية.

الاسم التّكررة:

لا يمكن أن يبقى اسم التّكررة على حالة إذ يجب عليه حالة من الحالات التالية:

التّعريف: مثال: يكتب التّلميذ والتّلميذة يكتب، فالعناية موجهة في هذه الحالة إلى الفعل أو الاسم التّكررة، وبالتالي يتغير حكمها من الجملة الفعلية إلى الاسمية أو العكس.

الوصف: مثال: فتاة كبيرة تلعب وتلعب فتاة كبيرة، هنا نجد حالتين: علاقة الاسم بالاسم وعلاقة الفعل بالاسم التّكررة، ففي الحالة الأولى جعلنا الاسم التّكررة وصفته مبتدأ والجملة الفعلية خبر، وفي الحالة الثانية جعلنا الفعل فعلاً للجملة الفعلية وجعلنا الاسم وصفته فاعلاً للفعل.

2_ بحسب أنواع الفعل:

حقّ الأفعال التّقديم أمّا التّأخير لا أهمية له تذكر، لكن يؤدي تأخيرها إلى بعض الأغراض حسب حالاتها،

كقولنا: مُحَمَّدٌ قام وقام أحمد، في الجملة الاسمية وجهنا عنايتنا لمحمد دون غيره من القائمين، في حين ركزنا اهتمامنا في الجملة الثانية على الفعل لأنّنا نتحدث عن القيام الواقع من قبل أحمد وليس الحديث عن أحمد ذاته، لكن تأتي أهميته في المرتبة الثانية بعد الفعل، وإذا كان الاسم الواقع بعد الفعل نكرة يوجه الاهتمام مباشرة للفعل دون الاسم.

3_ تعلق الحرف بالاسم والفعل:

نعني بالتّعلق أنّ الحرف لا يدخل على الاسم بمفرده أو الفعل بمفرده، وإنّما يدخل على الجمل، ويقع على ثلاثة

مستويات:

وقوع الحرف بين اسمين: يكون هذا في حالة العطف مثل: حضر أحمد ومُحَمَّدٌ، ويكون الفرق بحسب الحروف المستعملة إذ لكلّ حرف غرض يرمي إليه.

وقوع الحرف بين الفعل والاسم: ويكون في هذه الحالة مع حروف الجر مثل: مررت بمند.

وقوع الحرف في صدر الكلام: مثل الاستفهام كقولنا: لمّ جالس أحمد، يعني أنّنا نسأل عن سبب الجلوس من قبل أحمد، فالاهتمام موجه للفعل، لكن إذا قلنا لمّ أحمد جالس تغير اهتمامنا إلى أحمد، فنحن نسأل عن سبب جلوس أحمد

دون غيره.

ثانياً: الحذف والذكر:

يدخل الحذف في حيز الكلمات لا الجمل كالتقديم والتأخير، وقسمه الجرجاني ثلاثة أقسام (الجرجاني، 1992، ص146): حذف الاسم وذكره، حذف الفعل، حذف الحرف، لكننا سنشير إلى النوع الأول.
حذف الاسم وذكره:

تعرض الجرجاني إلى نوعين من الأسماء في ركن الحذف، وهما: المبتدأ والمفعول به. ركز الجرجاني على حذف المبتدأ دون تعرض لحذف الخبر، لأن حذف المبتدأ يجعلنا نعلق القراءة فترة قصيرة للعودة إلى البحث عنه، في حين حذف الخبر يجعلنا نستمر في القراءة للبحث عنه أيضاً، فكان حذف المبتدأ أبلغ وأقوى، كقولنا: فتاة جميلة، والتقدير هذه فتاة جميلة، فحذف المبتدأ — كما يذهب الجرجاني في أمثله — قد يكون « لدليل يدل عليه » (الأنصاري، ص98)، ونفس الشيء مع الخبر في حالة حذفه. وإذا ما انتقل الجرجاني إلى المفعول به نجده يميز بين الفعل اللازم والفعل المتعدي، لكنه يبحث في النوع الثاني، وذهب إلى التمييز بين نوعين منه: الأول ليس له مفعول بل الحديث يكون فيه عن الفاعل كقولنا: فلان يقوم ويجلس، فالفعل متعد لكن الغاية من هذا الكلام الحديث عن القائم بالقيام والجلوس، والنوع الثاني له مفعول مقصود كقولنا: هو يقدم العلم، فنحن نتحدث عن العلم فذكرناه خصيصاً.

ثالثاً: الفروق:

يقصد الجرجاني من هذا الباب الفروق (الجرجاني، 1992، ص173) التي تكون في الخبر سواء كان الخبر مفيداً أو غير مفيد، وعالج هذا العنصر في إطار المكون الأساسي — اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً —.

في حالة إذا كان الاسم مكوناً أساسياً:

كقولنا: أيمن قصير، أردنا الحديث في هذا المثال عن قصر أيمن، فاستعملنا الاسم لأنه يدل على الثبات، لهذا لا يجوز أن نقول: أيمن يقصر، لأن الفعل يدل على التجديد، والقصر صفة ثابتة لا تتغير. وقد يصح الأمر في الفعل والاسم كقولنا: يكتب عليّ والكاتب عليّ، تدلّ الجملة الأولى على أن عليّاً يجدد في الكتابة ويستمر فيها، بينما المثال الثاني يدل على أن الكاتب هو عليّ دون العناية باستمرارية الكتابة أم لا (الجرجاني، 1992، ص173_174).

في حالة إذا كان الفعل مكوناً أساسياً:

تعرض الجرجاني إلى الحديث عن الفرق بين الفعل في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية، ويقر بأن الفعل يدل على التغير والاستمرار لكنه لم يذكر إن كان هذا الأمر يطبق على الفعل الماضي، على الرغم من وجود فروق بين الأفعال، إذ لكل فعل زمن يبدأ وينتهي إلا الفعل المضارع ليس له زمن ينتهي إليه (الجرجاني، 1992، ص173_174).

في حالة إذا كان الحرف مكوناً أساسياً:

من الحروف التي تأتي كمكون أساسي في الجملة حروف الجر التي يمكن أن نميز بينها حسب الفسوق التي تظهر عليها، كقولنا: ليلي في المدرسة وفي المدرسة ليلي، الأولى تجيب عن التعريف والتحديد والثانية تجيب عن المكان (الجرجاني، 1992، ص220).

رابعا: الفصل والوصل:

يعدّ الفصل والوصل آخر عنصر في نظرية التّظّم، وله علاقة بالجملة والكلمات، وهو ثلاثة أنواع (الجرجاني، 1992، ص222):

الفصل والوصل بحسب الاسم:

المعروف أنّ العطف للأسماء يكون إذا اشتركا في الحكم والإعراب، كقولنا: مررت بفتاة وجهها جميل وجسمها نحيف، هنا تشترك الجملتان (وجهها جميل) و(جسمها نحيف) في الحكم لأنّ الجملة الأولى لها محل من الإعراب، فالثانية أيضا يكون لها محل من الإعراب، والوصل فيها يأخذ حكم المفرد.

وقد تكون الجملة لا محل لها من الإعراب لكن الجملة التي تليها تكون معطوفة كقولنا: مُجَدّ نائم وأحمد مستيقظ، فهنا لا يوجد حكم مشترك بين الجملتين لكن هناك بينهما اشتراك _ حسب الجرجاني _ وربما يكون هذا الاشتراك في التّلاؤم والتّشابه بين الجملتين.

أما الفصل يكون في الجمل التي تكون فيه الجملة الثانية تابعة للصفة أو التوكيد، وذلك لوجود استحالة في اشتراك معنى الجملتين.

ويكون الفصل إذا كانت هناك جملتين الأولى اسمية والثانية فعلية كقولنا: مُجَدّ رياضي جيّد يجيد فن الملاكمة، الجملة الفعلية (يجيد فن الملاكمة) جملة مؤكدة للجملة الاسمية الأولى، فلا يمكن الوصل بينهما، لكن إذا كانت الجملة الفعلية أعم من الجملة الاسمية وجب الوصل، كقولنا: مُجَدّ رياضي جيّد ويجيد فنون الرياضة، وأمّا إذا كانت الجملة الثانية لا تتلاءم مع الجملة الأولى فيجب الوصل بينهما كقولنا: أحمد رياضي ماهر ويجيد قول الشعر، فهنا لا يوجد علاقة بين الرياضة والشعر، لكن يجب أن يكون الكلام موجها لشخص واحد لا لشخصين مختلفين لأنّه لا يجوز ذلك لا في الفصل ولا في الوصل.

الفصل والوصل بحسب الفعل:

نفس الشرط الذي وضعه الجرجاني في الاسم يضعه في الوصل وهو التّلاؤم، كقولنا: رضا يلعب ويدرس وأمين يبكي ويضحك، فهنا نقصد أنّ كلّا الشخصين يقومان بالفعلين معا.

والأمر نفسه بالنسبة إلى الفصل كقولنا: رضا يلعب يدرس، فهنا لم نجتمع بين الفعلين وإنّما استقر الأمر على الفعل الثاني فقط.

وفي حالة ما إذا كانت الجملة الأولى فعلية والثانية اسمية كقولنا: يجيد عليّ الشعر إنّه أديب جيد، هنا وجب الفصل لأنّ الجملة الثانية أعم وأشمل من الجملة الأولى.

وأما إذا كانت الجملة الأولى اسمية والثانية فعلية كقولنا: يجيد أحمد الرّماية فيدها قويتان جدا، فهنا وجب الفصل فاليدن القويتين جزءا من الرّماية.

الفصل والوصل في شبه الجملة:

إذا اقترنت الجملة الأولى بشبه الجملة الثانية وجب الفصل كقولنا: عليّ في الشّارع على الرّصيف، فهنا خصّصنا جزءاً من الشّارع كان فيه عليّ، فلا يوجد اشتراك بين الجملتين، لأنّه لا يمكن وجوده في مكانين إلّا إذا أضفنا شيئاً آخر كقولنا: عليّ قارئ مجيد في المنزل وفي المسجد.

نفس الأمر إذا كانت الجمل فعلية كقولنا: عاد مُحمّد إلى المصنّع وإلى المكتب، فذكرنا المكتب كجزء من المصنّع، أو نقول: أجاب زيد بثقة في الامتحان وفي المسابقة.

بالمختصر المفيد هذا ما كان من نظرية النّظم، هذه النّظرية التي بقيت خالدة إلى يومنا هذا تنافس ما أتى به الغربيون من المناهج الجديدة (لم نرد أن نتوغل كثيراً في نظرية النّظم وذكرنا ما يهمنا في هذه النّظرية دون التعمق فيها، فحديث الجرجاني عن معنى المعنى أيضاً له علاقة بالنّظم، وحديثه عن نظم الحروف والألفاظ وغيرها من الأمور لها قيمة عند الجرجاني في نظريته، فاختصرنا على الجزء الأهم المهم).

5. علوم البلاغة عند السّكاكي:

نصل إلى آخر مشروع في تطوّر البلاغة العربيّة، الذي يعدّ حسب مُحمّد الصّغير بناني « أكبر مدرسة لسانية في العربيّة (...) من حيث الاتساع والشّمول في الثقافات الأخرى » (بناني، المدارس اللّسانية في التراث العربي وفي الدّراسات الحديثة، 2001، ص41)، لأنّ أبا يعقوب السّكاكي عالِم مواضيع البلاغة من النّاحية النّحوية والمنطقية والفلسفية والاستدلالية، وتجاوز ذلك إلى الحديث عن الشّعْر والعروض وغيرها من العلوم، لهذا يعدّ المشروع الذي جاء به أبو يعقوب السّكاكي مشروعاً عاماً يشمل مختلف العلوم، غير أنّ العلوم التي اعتمدها _ حسب رأينا _ كانت خدمة لمشروعه البلاغي.

لكن هذا المشروع عند بعض الدّارسين أدخل البلاغة في مرحلة الدّبول والجمود الفكري (ذهب بعض الدّارسين وعلى رأسهم شوقي ضيف وعبد العزيز عتيق وزغللول سلام وأحمد جمال العمري وأحمد مطلوب وغيرهم إلى اعتبار البلاغة التي قدّمها السّكاكي في كتابه "مفتاح العلوم" بلاغة عقيمة بسبب اعتماده على المنطق والفلسفة، فهذه الأخيرة أدخلت البلاغة في نظرهم إلى التعقيد والتشابك نتيجة التّفريعات والتقسيمات الجامدة)، وفي المقابل هناك من عدّه المشروع الأمثل للبلاغة العربيّة كونه وضع قوانينها باعتبار أنّ كلّ علم يبدأ على شكل ملاحظات وينتهي على شكل علم مقنن (يرى بعض الدّارسين أنّ السّكاكي تعرض للطّلم عندما وصفت البلاغة عنده بالعمق والتّخلف والجمود، فحاولوا التصدي لهم بإعادة قراءة مشروعه البلاغي لإضافته وإبراز الجوانب الإيجابية التي أبدعها السّكاكي في بلاغته، ومن هؤلاء نجد مُحمّد عبد المطلب ومُحمّد العمري ومُحمّد الصّغير بناني وغيرهم ممّن نظروا إلى بلاغة السّكاكي نظرة حديثة جديدة).

1.5 مشروع السّكاكي:

انطلاقاً من المخطط (ملحق 2) السابق نجد أنّ السّكاكي كان له غرض من خلال كتابه "مفتاح العلوم"، وغرضه هو وضع مشروع لغوي بلاغي نقدي سماه "علم الأدب"، يقول: « وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللّغة، ما رأيته لا بدّ منه، وهي عدّة أنواع متآخدة. فأودعته علم الصّرف بتمامه، وأنّه لا يتم إلّا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة (...) وأوردت علم النّحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان (...) ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحدّ والاستدلال، لم أر بدا من التّسمح بهما، وحين كان التّدرب في علمي المعاني والبيان موقوفاً على ممارسة باب النّظم وباب النّثر، ورأيت صاحب النّظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي، ثنيت عنان القلم إلى إيرادها »

(السكاكي، 2000، ص37)، فهذا هو المشروع الأساسي عند السكاكي، وضمّنه عدّة أبحاث أو منجزات من أهمها بحثه في البلاغة العربيّة، وهو القسم الثّالث من كتابه "مفتاح العلوم".

الملاحظ من خلال المخطط أنّ السكاكي يركّز اهتمامه على علمي المعاني والبيان، وهما من وضعهما السكاكي في القسم الثّالث من الكتاب، فهو يسير على خطى الجرجاني والزّمخشري اللّذان اهتمتا بعلمي المعاني والبيان.

استهل أبو يعقوب السكاكي حديثه بتعريف العلمين — علم المعاني وعلم البيان —، فيقول عن علم المعاني: «إنّه تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة بها من الاستحسان وغيره ليحتز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره» (السكاكي، 2000، ص247)، وذهب السكاكي إلى شرح هذا القول بقول آخر (السكاكي، 2000، ص247)، ويبيّن من خلاله أنّه يقصد بتراكيب الكلام ما يدخل في إطار الأساليب والفصل والوصل، لكن إذا ذهبنا إلى التّقديم والتّأخير والحذف والذّكر نجدّها تهتمّ بالمفردة في حدّ ذاتها، فعلم المعاني ينظر إلى المفرد والمركب على حدّ سواء، والتراكيب الّتي يرمي إليها هي تراكيب البلغاء فقط، فالبلاغة في نظره لا تصدر من عامة الناس، وإنّما من الخاصة، ودورها يكون في الإفادة والاستحسان حسب تعريفه، إضافة إلى أدوار أخرى لم يكشف عنها المؤلف وهي تندرج تحت قوله: "وغيره"، وقد يعني بذلك التأثير في المتلقي وإقناعه أو أنّ يكون أداة حجاجية يعتمد عليها الخطيب والمناظر لإقناع خصمه.

أمّا علم البيان فيعرفه بقوله: «هو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدّلالة عليه، وبالتّقصان ليحتز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام المراد منه» (السكاكي، 2000، ص249)، ويوضح هذا المفهوم أنّ البيان له علاقة بالمعنى الواحد والدّلالة، والمعنى الواحد يعني اللفظة، لكن هذه اللفظة لا تعطينا المعنى الدّقيق لوحدها إلّا إذا اندرجت مع غيرها لتشكل كلاماً مفهوماً، وبالتالي علم البيان يهتم مباشرة بالكلام المركب، لهذا أوضح السكاكي وجود علاقة بين علم البيان وعلم المعاني بقوله: «ولما كان علم البيان شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه إلّا بزيادة اعتبار، جرى منه مجرى المركب من المفرد، أثّرنا تأخير» (السكاكي، 2000، ص249)، إذن فعلم البيان يهتم بتراكيب الكلام، أمّا علم المعاني يهتم بالمفرد والمركب، لهذا استهل السكاكي حديثه عن علم المعاني ليلحقه بعلم البيان.

2.5 علوم البلاغة عند السكاكي:

علم المعاني:

الخبر والطلب:

أول مبحث عالجه السكاكي هو مبحث الأسلوب الخبري والإنشائي كما يعرف في وقتنا الحالي، ونجدّه يذكر آراء العلماء في الخبر والطلب فيقول: «هذا والحدود الّتي تذكر كقولهم: الخبر هو الكلام المحتمل للصّدق والكذب، أو التّصديق والتّكذيب، وكقولهم: هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفياً أو إثباتاً» (السكاكي، 2000، ص252)، وهذا أمر واضح، فهذه التعريفات موجودة عند النّحاة، فلا يوجد اختلاف فيها، وهي لا تجري على الطّلب، إذ لا نستطيع فيه أن نقول الإنسان صادق أو كاذب.

ثمّ شرع بعد ذلك في تفصيل مواضع الخبر وهي كالآتي (السكاكي، 2000، ص258):

الإسناد الخبري:

وتناول فيه أضرب الخبر وهي ثلاثة أنواع تختلف باختلاف أحوال السامع:
الابتدائي: هو ما كان فيه السامع خالي الذهن مع غياب المؤكدات، كقولنا: سافر مُجَّد.
الطَّلبي: هو ما كان فيه السامع طالبا للخبر، مع وجود مؤكد واحد، كقولنا: إنَّ مُجَّد قائم.
الإنكاري: هو ما كان فيه السامع منكرا للخبر، مع وجود مؤكدين أو أكثر، قولنا: إنَّ مُجَّد لشاعر.
أحوال المسند إليه:

في هذا العنصر تطرَّق السَّكاكي إلى عدَّة مباحث:

الحذف والذكر:

يرى السَّكاكي أنَّ ذكر المسند إليه يكون في حالة استحضار السامع له، أو إذا عرف السامع المقصودة من الكلام، أمَّا الحذف « راجع إمَّا لضيق المقام، وإمَّا للاحتراز على العبث بناء على الظَّاهر، وإمَّا لتخييل أنَّ في تركه تعويلا على شهادة العقل (...) وإمَّا لإيهام (...) وإمَّا للقصد إلى عدم التصريح (...) وإمَّا لأنَّ الخبر لا يصلح (...) وإمَّا لأنَّ الاستعمال وارد على تركه، أو ترك نظائره (...) وإمَّا أغراض سوى ما ذكر » (السَّكاكي، 2000، ص 265_266)، وقدم أمثلة على ذلك، ثم ذهب في حديثه على المسند إليه المعرف والضَّمير والعلم والاسم الموصول واسم الإشارة والمعرف بالأداة (ال) والمعرف بالإضافة، وهي علامات تعريف الاسم (السَّكاكي، 2000، ص 269).

الفصل والوصل:

يتم الوصل في حالة تفصيل المسند إليه مع الاختصار، أو في حالة رد السامع عن الخطأ في الحكم، أو لصرف الحكم أو للتشكيك أو للتفسير.

أمَّا الفصل إذا كان المقصود تخصيصه للمسند بالمسند إليه، أو كان خبرا منه (السَّكاكي، 2000، ص 286).

التقديم والتأخير:

يكون التقديم في حالة ما إذا كان ذكر المسند إليه أهم، وهذا إمَّا لكونه الأصل، أو اسم استفهام أو ضمير الشَّأن أو للتشويق، أو للتفاؤل أو للتعظيم أو لزيادة التخصيص (السَّكاكي، 2000، ص 291).

أمَّا التأخير يكون إذا احتوى المسند على وجه من وجوه التقديم (السَّكاكي، 2000، ص 293).

أحوال المسند:

الحذف والذكر:

يكون حذف المسند لأغراض متعدّدة نذكر منها: إتباع الاستعمال، الاختصار، الاحتراز على العبث، ضيق المقام مع قصد الاختصار، اختبار السامع... الخ (السَّكاكي، 2000، ص 306).
ويكون الذكر إمَّا في زيادة التقرير، التعريض بغاوة سامعك، الاستلذاذ، التّعجّب - ب من المسند إليه، التعظيم أو الإهانة، أو لأنَّ الأصل في الخبر أنَّ يذكر (السَّكاكي، 2000، ص 307).

تأخير المسند وتقديمه:

يُؤخر المسند إذا كان ذكر المسند إليه أهم، ويقدم إذا تضمن الاستفهام أو أن يكون المراد تخصيصه بالمسند إليه، أو للتنبيه على أنه خبر لا نعت (السكاكي، 2000، ص321).

الفصل والوصل:

فصل السكاكي في هذا المبحث تفصيلاً دقيقاً، فبدأ حديثه عن كمال الاتصال، وهو ما كانت فيه الجملة الثانية تابعه للأولى، ومثل لها بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر، آ04]، والشاهد في هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾، ويرى أنه يبين حال القرية. ثم انتقل في حديثه إلى كمال الانقطاع وهو ما اختلفت فيه الجملتان خبراً وطلباً، أو أن تتفق خبراً دون وجود رابط يجمعهما (السكاكي، 2000، ص357).

الإيجاز والإطناب:

عرف السكاكي الإيجاز بأنه «أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط» (السكاكي، 2000، ص388)، أي هو ألفاظ قليلة يراد بها معاني كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة، آ179]، أما الإطناب «هو أدائه بأكثر من عباراتهم سواء كانت القلة أو كثرة راجعه إلى الجمل، أو إلى غير الجمل» (السكاكي، 2000، ص388)، أي وجود ألفاظ كثيرة تعبر عن معان قليلة.

القصر:

يعرف السكاكي القصر أنه «تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان» (السكاكي، 2000، ص400)، كقولنا: ليلي معلمة لا طيبة، ثم يتناول طرق القصر وحصرها في أربعة (السكاكي، 2000، ص400):
العطف: بلا أو بل، كقولنا: ليلي معلمة لا طيبة، وقولنا: ليلي طيبة بل معلمة.
التقي والاستثناء: مثل قولنا: ما ليلي إلا معلمة.
إنما: إنما ليلي قادمة.

التقديم بما حقه التأخير: كقولنا: في الدار محمد.

ليعود بعد ذلك ويتحدث عن الطلب ويحصره في التمني والاستفهام والأمر والتعجب والتداء (السكاكي، 2000، ص414).

علم البيان:

سبق وذكر مفهوم البيان عند السكاكي، أما الآن سنورد مباحث البيان حسب ما ورد عند السكاكي:

التشبيه:

ذكر السكاكي عناصر التشبيه وهي كالاتي (السكاكي، 2000، ص439):

طرفا التشبيه:

وهما المشبه والمشبه به، وقد يكونان حسيان كقولنا: وجنتي ليلي حمراء كالورد، أو يعتمدان على الخيال كقولنا: أوراق الشجر متألثة مثل الياقوت والمرجان، أو يستندان إلى العقل كقولنا: العلم حياة، أو يدرك بالوهم كقولنا: خطفت المنية فلانا.

وجه الشبه:

- _ إذا كان وجه الشبه واحدا، إمّا أن يكون حسيا ويكون طرفاه حسيان، أو يكون عقليا ويجري في مختلف الصّور (السّكاكي، 2000، ص441_442).
- _ إذا كان وجه الشبه متعدّدا لكنّه في حكم واحد، يكون إمّا مستندا إلى الحسّ أو إلى العقل (السّكاكي، 2000، ص443).
- _ إذا كان وجه الشبه ليس واحدا وليس في حكم الواحد: يكون حسيا أو عقليا أو ممزوجا بينهما (السّكاكي، 2000، ص446).

أغراض التشبيه:

حديث السّكاكي عن الأغراض كان بحسب المشبه والمشبه به (السّكاكي، 2000، ص448):

الأغراض حسب المشبه:

تكون:

- _ لبيان حال المشبه.
- _ لبيان مقدار حال المشبه.
- _ لبيان إمكان وجود المشبه.
- _ تقويه شأن المشبه في نفس السّامع.
- _ لإبرازه إلى السّامع في معرض التّزيين أو التّشويه وغيرها.

الأغراض بحسب المشبه به:

- _ إيهام كون المشبه به أتم من المشبه في وجه الشبه.
- _ بيان أنّه أهم عند المشبه.

يتعرض السّكاكي في حديثه عن التشبيه إلى التشبيه التّمثيلي، وهو عنده ما كان « وجهه وصفا غير حقيقي، وكان منتزعا من عدّة أمور خاصة باسم التّمثيل » (السّكاكي، 2000، ص455)؛ أي أنّها وجه الشبه يكون مركبا من عدّة جوانب، واستشهد على ذلك بشواهد شعرية (السّكاكي، 2000، ص455).

أحوال التشبيه:

نظر السّكاكي إلى أحوال التشبيه من حيث القرب أو الغرابة أو القبول أو الرفض (السّكاكي، 2000، ص459)، وذكر لكلّ حالة أسباب:

أسباب قرب التشبيه:

وهي (السّكاكي، 2000، ص460):

- _ أن يكون وجه الشبه أمرا واحدا.
- _ أن يكون المشبه به مناسبا للمشبه.
- _ أن يكون المشبه به غالب الحضور في خزانة الصّور.

أسباب غرابة التشبيه:

وهي (السكاكي، 2000، ص460):

- _ أن يكون وجه الشبه مركبا.
- _ أن يكون المشبه غير مناسب للمشبه به.
- _ أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن لأتفه شيء وهمي.
- _ ألا يكون مركبا خياليا.
- _ ألا يكون مركبا عقليا.

مراتب التشبيه:

حصر السكاكي مراتب التشبيه في ثماني مراتب هي (السكاكي، 2000، ص464):

- _ ذكر كل أركان التشبيه كقولنا: أحمد كالأسد في الشجاعة.
- _ حذف المشبه كقولنا: كالأسد في الشجاعة.
- _ حذف أداة التشبيه كقولنا: أحمد أسد في الشجاعة.
- _ حذف المشبه وأداة التشبيه كقولنا: أسد في الشجاعة.
- _ حذف وجه الشبه كقولنا: أحمد كالأسد.
- _ حذف وجه الشبه كقولنا: كالأسد.
- _ حذف أداة التشبيه ووجه الشبه كقولنا: أحمد أسد.
- _ إفراء المشبه به في الذكر كقولنا: أسد.

المجاز:

قبل حديثة عن المجاز تحدث السكاكي عن الحقيقة، لكن ما يهمنا في هذا الأمر هو المجاز الذي يعرفه « هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق، استعمالا في الغير، بالنسبة على نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع » (السكاكي، 2000، ص468).

أقسام المجاز:

أنواع المجاز عند السكاكي نوعان:

المجاز اللغوي:

والذي قسمه بدوره إلى أربعة أنواع (السكاكي، 2000، ص472):

- _ المجاز اللغوي الراجع إلى معنى الكلمة غير المفيد.
 - _ المجاز اللغوي الراجع إلى المعنى المفيد الخالي عن المبالغة في التشبيه.
 - _ الاستعارة بنوعيتها: التصريحية والمكنية.
 - _ المجاز اللغوي الراجع إلى حكم الكلمة في الكلام.
- والملاحظ على هذه التفريعات أن القسم الأول والثاني والأخير يدخل ضمن ما يسمى حاليا بـ "المجاز المرسل".

المجاز العقلي:

يعرفه بقوله: « هو الكلام المفيد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه، لضرب من التأويل، إفادة للخلاف لا بواسطة وضع » (السكاكي، 2000، ص 503)، ويختلف هذا التعريف عن التعريف الذي قدمه الرّمحشري إذ يقول: « هو أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له، كما تلبست التجارة بالمشتريين » (الرّمحشري، 1998، ج 1، ص 188-189)، وكان ذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿فَمَا رِيحَتْ بِجَرَّتُهُمْ﴾ [البقرة، آ 16]، فالمجاز العقلي يكون عندما يسند الفعل إلى غير فاعله الحقيقي.

ويقسم السكاكي المجاز العقلي أربعة أقسام (السكاكي، 2000، ص 507):

__ ما كان طرفاه حقيقيين.

__ ما كان طرفاه مجازيين.

__ ما كان أحد طرفاه حقيقيا والآخر مجاز.

__ ما كان أحد طرفاه مجازيا والآخر حقيقيا.

الكناية:

يعرفها بقوله: « هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه، لينتقل من المذكور إلى المتروك » (السكاكي، 2000، ص 512).

ويقسم السكاكي الكناية إلى ثلاثة أقسام (السكاكي، 2000، ص 513):

الكناية عن الصفة: وقد تكون قريبة أو خفية.

الكناية عن الموصوف: وقد تكون قريبة أو بعيدة.

كناية تخصيص الصفة بالموصوف: وهي ما اصطلح عليها فيما بعد الكناية عن النسبة.

ينتقل بنا السكاكي بعد حديثه عن علم المعاني والبيان إلى حديثه عن البلاغة والفصاحة (السكاكي، 2000، ص 525-526)، وحصر البلاغة في علمي المعاني والبيان دون البديع، وجعل للبلاغة حدين: أحدهما أعلى والآخر

أسفل، وتمثل الحد الأعلى في القرآن، والحد الأسفل هو كلام الإنسان العادي، وما بين الحدين مراتب متفاوتة بحسب

تفاوت البلغاء، أما الفصاحة فهي عنده قسمان: قسم خاص بالمعنى وآخر خاص باللفظ.

علم البديع:

وقف السكاكي عند هذا العلم كجزء إضافي وقسمه إلى نوعين:

البديع المعنوي:

تطرق السكاكي إلى الكثير من المحسنات المعنوية نستعرضها كما ذكرها (السكاكي، 2000، ص 533):

المطابقة، المقابلة، المشاكلة، مراعاة التظير، المزاوجة، اللف والتشعر، الجمع، التفريق، التقسيم، الجمع مع التفريق، الجمع

مع التقسيم، الجمع مع التفريق والتقسيم، الإيهام، تأكيد المدح بما يشبه الذم، التوجيه، سوق المعلوم مساقا غيره (تجاهل

العارف)، الاعتراض، الاستتباع، الالتفات (هناك تناقض عند السكاكي إذ أدرج الالتفات في علم المعاني ثم أعاد ذكره في المحسنات

المعنوية، والمعلوم أنّ الالتفات عند المحدثين هو محسن بديعي).

البديع اللفظي:

تمثلت المحسنات اللفظية عند السكاكي في: التجنيس، رد العجز على الصدر، القلب، الشجع، الترصيع (السكاكي، 2000، ص 539).

بعد كل ما تعرض له السكاكي حول البلاغة يردف حديثه بعلم الاستدلال أو ما سماه بعلم خواص تراكيب الكلام، الذي يراه السكاكي مكملًا لعلم المعاني والبيان، فبدأ حديثه بتعريف الحد قائلاً هو « عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه، أو بما يتركب منهما، تعريفًا جامعًا مانعًا » (السكاكي، 2000، ص 545)، سواء كان هذا الشيء حقيقيًا أم مجازيًا، وهو أنواع (السكاكي، 2000، ص 545):

— حد تام: إذا عرفت الحقيقة بجميع أجزائها.

— حد ناقص: إذا عرفت الحقيقة ببعض أجزائها.

— رسم تام: إذا عرفت الحقيقة بلوازمها.

— رسم ناقص: إذا عرفت الحقيقة بما تتركب أجزاء ولا ولوازم.

أما الاستدلال فيعرفه بقوله: « هو اكتساب إثبات الخبر للمبتدأ، أو نفيه عنه، بواسطة تركيب جمل »

(السكاكي، 2000، ص 548)، أي أنّ الاستدلال يكون بين جمل أو بين جملتين إما خبريتين أو شرطيتين أو خبرًا وشرطًا.

هذا ما كان من مشروع السكاكي بحيث ذكرنا ما يفيدنا في كلامنا دون تفصيل.

6. خاتمة:

بعد عرضنا للمشاريع الكبرى في بناء البلاغة العربية، ها نحن نصل إلى آخر الطريق لنضع أهم النتائج المتحصل عليها، ويمكن إدراجها على شكل نقاط كالتالي:

— مرت البلاغة العربية بأربعة مشاريع كبرى كان لها الفضل والمزية في بنائها واتصالها على هيئتها الأخيرة.

— يعتبر مشروع البيان عند الجاحظ أول مشروع في البلاغة العربية، فهو الأرضية التي بنيت عليها بقية المشاريع،

فالجاحظ على حد قول شوقي ضيف هو مؤسس البلاغة العربية دون منازع، لأنه تعرض في مشروعه إلى العديد من

القضايا التي أصبحت في عصرنا من أهم النظريات البلاغية عند الغرب، كالحجاج وبلاغة الإشارة (علم العلامات)،

الصوتيات وغيرها.

— جاء بعد مشروع الجاحظ مشروع البديع عند ابن معتر — وهو حسب رأينا — لا يعتبر مشروعًا بأدق معنى الكلمة،

وقمنا بتبنيه في دراستنا حتى لا نبخس هذا الناقد البلاغي حقّه، فغايتنا من ذكره أن نبين استقلالية الدرس البلاغي على

يديه أولاً، وتأسيسه لعلم البديع ثانيًا، فكتابه — فعلا — كان يبحث في علم البديع باستثناء حديثه عن التشبيه

والاستعارة والكناية، فكان من الضروري الإشارة إلى هذا الناقد الذي حول البلاغة من اشتراك مع غيرها من حقول

المعرفة إلى دخولها غمار الاستقلال بالبحث.

— ازدهرت البلاغة في القرن الخامس الهجري ببلوغ نظرية التّظّم مبلغها التّنهائي مع عبد القاهر الجرجاني، الذي أسس

من خلالها علمي المعاني والبيان، وجعل التّظّم شاملًا للفظ والمعنى، مع أسبقية المعنى في التّفنّس عن اللفظ في التّطق، ولا

يكن اللفظ قائماً إلا إذا اندرج مع غيره، وبالتالي وجه الجرجاني نظره إلى الجملة والتّص بدلاً من الكلمة، لأنّ التّظّم يهتم بتأليف العبارة لا بالكلمة.

— تصل البلاغة إلى نهايتها لتصبح علماً له قواعد وقوانين — صارمة حسب بعض الدّارسين المحدثين — مع أيّ يعقوب السّكاكي، هذا الأخير تبنى مشروعه بالاعتماد على الفلسفة والمنطق فجعل البلاغة قسمين: معاني وبيان، ليضيف لهما بعد ذلك علم البديع، والملاحظ على كلامه أنّه أخذ على عاتقه ربط علمي المعاني والبيان بالحدّ والاستدلال، فذهب في حديثه إلى جعل الأبواب فصول والفصول أقسام والأقسام فروع الخ، فأصبحت البلاغة شجرة لها أغصان متفرعة ومتعدّدة، وكأّها جافة لا تقدم شيئاً، فهي مجرد قوانين يجب تلقينها للقارئ، لكن ما يجب سؤاله في هذا الأمر: إذا كانت البلاغة توقفت عن التّمو ودخلت مرحلة الجمود والتّخلف مع السّكاكي حسب الدّارسين، لماذا نجد كثرة الدّراسات حول بلاغته؟ ولماذا لا تزال هذه البلاغة تدرس إلى يومنا هذا؟ لعلّ الإجابة عن هذه الأسئلة تكون في بحوث أخرى.

7. قائمة المراجع:

القرآن الكريم

- 1_ الإفريقي ابن منظور جمال الدّين مُجّد بن مكرم، (2010)، لسان العرب، دار التّوادر، الكويت، دط، ج16.
- 2_ الأنصاري ابن هشام، (دت)، شرح قطر التّدى وبلّ الصّدى، تح: مُجّد خير طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت، دط.
- 3_ بناني مُجّد الصّغير:
- (1983)، التّظريعات اللّسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتّبيين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط.
- (2001)، المدارس اللّسانية في التّراث العربي وفي الدّراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، دط.
- 4_ الجاحظ أبو عثمان، (1998)، البيان والتّبيين، تح: عبد السلام مُجّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7.
- 5_ الجرجاني عبد القاهر، (1992)، دلائل الإعجاز، تح: أبو فهد محمود مُجّد شاكّر، دار المدني، جدة، ط3.
- 6_ جمعة بيان شاكّر وشبيب مهند حمد، (2009)، قراءة في نظرية التّظّم، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، مج1، ع1، ص255.
- 7_ الزّخشي أبو القاسم، (1998)، الكشف عن غوامض حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي مُجّد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1.
- 8_ السّكاكي أبو يعقوب، (2000)، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- 9_ السيّد عبد ربه فوزي، (2005)، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتّبيين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دط.
- 10_ صمود حمادي، (1981)، التّفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوّره حتّى القرن السّادس هجري، منشورات الجامعة التّونسيّة، تونس، دط.
- 11_ عتيق عبد العزيز، (دت)، في تاريخ البلاغة العربيّة، دار النهضة العربيّة، بيروت، دط.

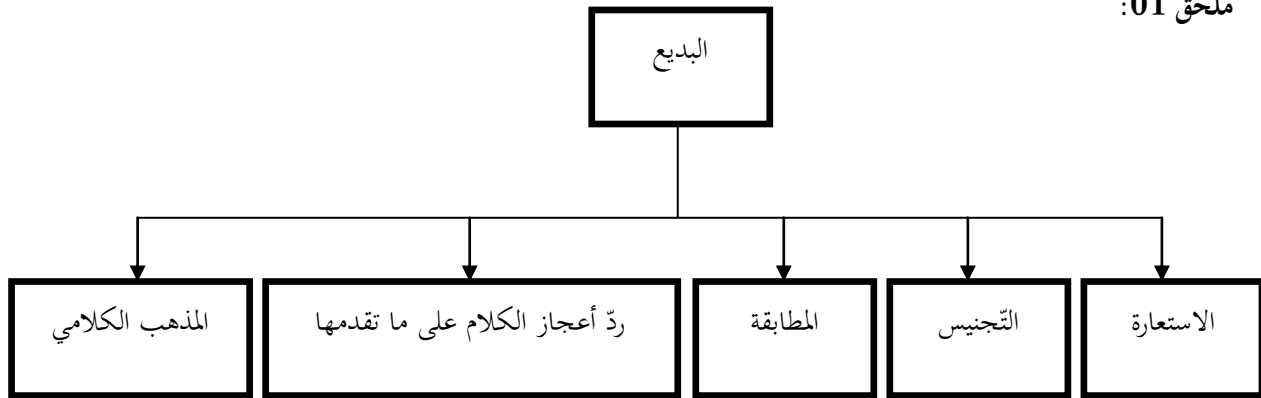
12_ عصفور جابر، (1992)، الصورة الفنية في التراث التقدي والبلاغي عند العرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3.

13_ العمري مجد، (1999)، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، المغرب، دط.

14_ ابن المعتز عبد الله (1982)، البديع، تح: إغناطوس كراتشكوفسكي، دار المسيرة، بيروت، ط3.

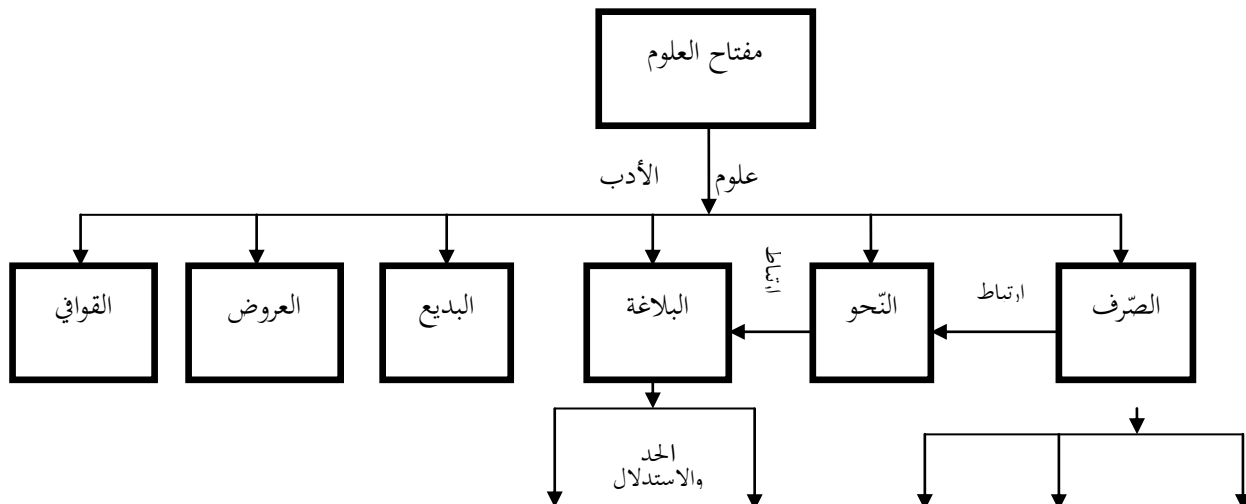
8. ملاحق:

ملحق 01:



رسم تخطيطي يوضح فنون البديع عند ابن المعتز

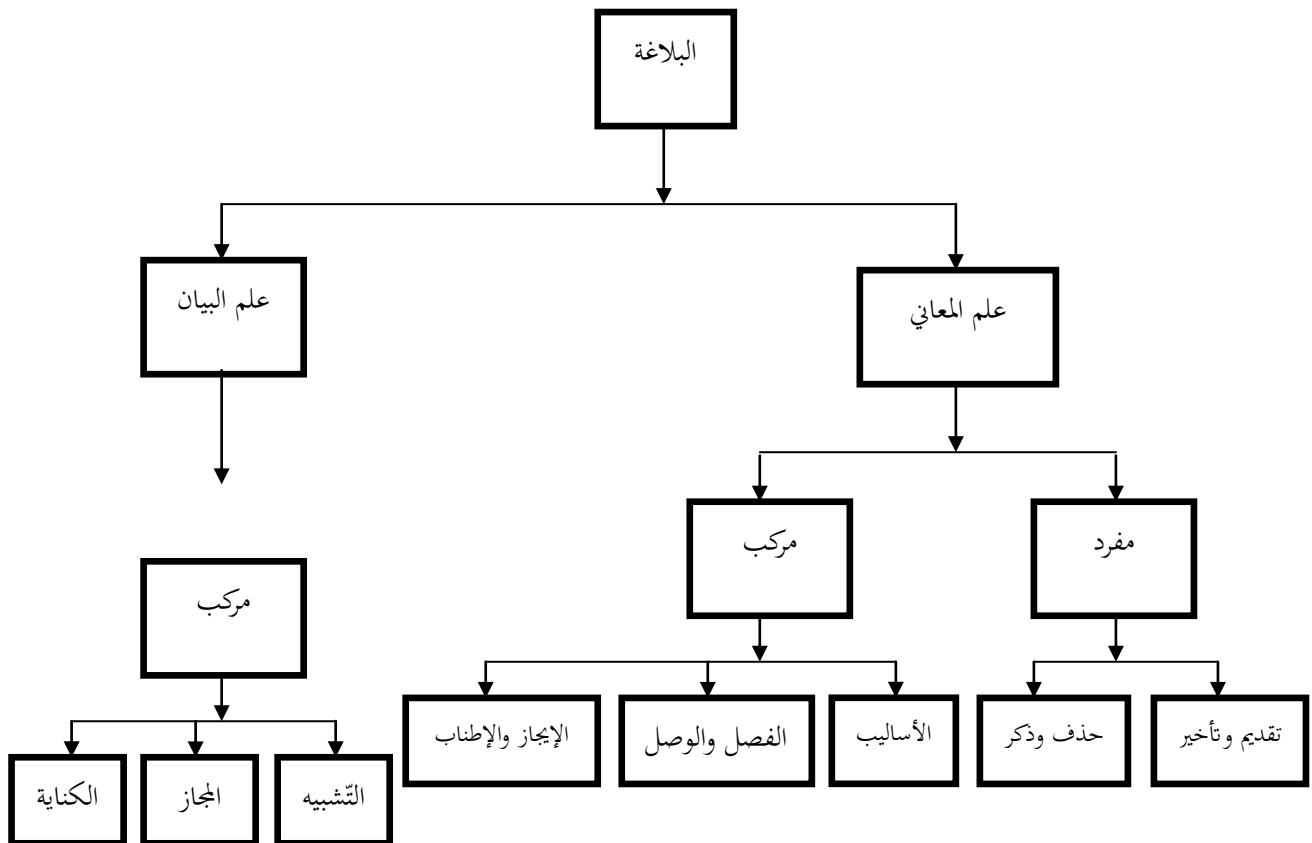
ملحق 02:





مخطط يوضح علم الأدب عند السكاكي

ملحق 03:



رسم تخطيطي يوضح تراكيب علم المعاني وعلم البيان عند السكاكي